

Distr.  
LIMITED

TD/B/43/SC.1/L.1/Add.1  
15 October 1996  
ARABIC  
Original: ENGLISH

## مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية  
الدورة الثالثة والأربعون  
جنيف، ٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦

### اللجنة الأولى للدورة

### مشروع تقرير اللجنة الأولى للدورة

المقرر: السيد رينالد كلير يسمى (هايتي)

### البند ٤ (تابع)

|                                     |                     |
|-------------------------------------|---------------------|
| اليا بان                            | <u>المتحدة ثون:</u> |
| النرويج                             |                     |
| ايرلندا (نيابة عن الاتحاد الأوروبي) |                     |
| بوتان                               |                     |
| الصين                               |                     |
| الاتحاد الأوروبي                    |                     |
| بنغلاديش                            |                     |
| الجماعة الأوروبية                   |                     |
| سويسرا                              |                     |

### ملاحظة للوفود

يعتمد مشروع التقرير هذا على الوفود كنص مؤقت لإجازته.  
وترسل طلبات التعديلات - باللغة الانكليزية أو الفرنسية - في موعد أقصاه يوم الجمعة، ٢٥  
تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ الى العنوان التالي:

The UNCTAD Editorial Section  
Room E.8106  
Fax No. 907 0056  
Tel. No. 907 5657/5655

## الفصل الأول

### برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نمواً

- (أ) استعراض تنفيذ برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نمواً:
- (ب) اسهام الأونكتاد في أعمال المنظمات الدولية المختصة في مجال تنفيذ قرار الوثيقة الختامية لجولة أوروغواي المتعلق بالتدابير المقررة لصالح أقل البلدان نمواً عن طريق مساعدة هذه البلدان التي هي أعضاء في منظمة التجارة العالمية على الاستفادة القصوى من التدابير الخاصة والتفاضلية المنصوص عليها في اتفاقيات جولة أوروغواي

البند ٤ من جدول الأعمال

#### (تابع)

٣٥ - اطلع الرئيس الاجتماع على مناقشة الفريق. (انظر المرفق أداته).

٣٦ - وقال ممثل اليابان إن زيادة ادماج أقل البلدان نمواً في الاقتصاد العالمي تمثل مسألة من أهم المسائل التي تتبع معالجتها في إطار عمليتي عولمة وتحرير الاقتصاد العالمي. وينبغي النهوض بالتنمية من خلال اعتماد نهج شامل تدرج في إطار الموارد والارادة السياسية للماضيين التقليديين والجدد على السواء، بما في ذلك الموارد المحلية الإضافية الجديدة للبلدان المتلقية. وأثنى على تقرير أقل البلدان نمواً لعام ١٩٩٦ لاتباعه نهجاً يتسم بدرجة عالية من الإعلام والتثقيف فيما يتصل برصد الاتجاهات على صعيد الأداء الاقتصادي لأقل البلدان نمواً، ولما تضمنه من تقييم مقارن تحليلي فيما يتعلق بالبلدان المتقدمة والبلدان النامية على السواء. وأشار إلى أن التقرير يؤكد بصفة خاصة على أهمية حل مشكلة القيود التي تواجه أقل البلدان نمواً في جانب العرض وذلك من أجل إدماجها في الاقتصاد العالمي. وشدد على ضرورة إجراء تحليلات أكمل للتجارب الناجحة لأقل البلدان نمواً التي سجلت نمواً قوياً من وجهة نظر تخفيف أو إزالة القيود في جانب العرض. واقتراح تكثيف التعاون بين الجنوب والجنوب كوسيلة إضافية ممكنة لترويج الصادرات لصالح البلدان النامية ولا سيما أقل البلدان نمواً.

٣٧ - وأضاف قائلاً إنه لئن كان الحجم الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية من جميع البلدان المانحة للأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية قد أخذ في الانخفاض في الآونة الأخيرة، فإن المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من اليابان إلى أقل البلدان نمواً في عام ١٩٩٥ قد زادت بنسبة ٩,٣ في المائة مقارنة بمستواها في عام ١٩٩٤. وأكد من جديد على أهمية إطار التعاون بين الجنوب والجنوب باعتباره إحدى الوسائل الهامة لإدماج أقل البلدان نمواً في الاقتصاد العالمي. وقال إن اليابان عازمة على تقديم دعم نشط

ل لهذا النوع من التعاون. وأوضح أن اليابان تسلّم بأهمية إنشاء الصندوق الاستئماني لصالح أقل البلدان نمواً في الأونكتاد وأنها لن تساهم إلا في المخططات الملحوظة لهذا الصندوق. وأوصى بأن تشتمل أنشطته على تعزيز التعاون بين الجنوب وأقل البلدان نمواً.

-٣٨- وذكر ممثل النرويج بأنه قد تقرر في الأونكتاد التاسع أن تكون حالة أقل البلدان نمواً مسألة من المسائل ذات الأولوية في عمل المنظمة. وأوضح أنه في وقت تتقلل فيه الموارد المتاحة لمنظومة الأمم المتحدة ولأغراض التنمية، من الأهمية بمكان أن توجه الجهود نحو أقل البلدان نمواً. وقال إن الدور الخاص الذي يؤديه الأونكتاد لصالح أقل البلدان نمواً في إطار النظام الشامل للوكلالات يستند إلى المسؤولية التي يضطلع بها الأونكتاد عن رصد تنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً. وهذه مهمة يؤديها الأونكتاد أداءً حسناً. ويظل التقرير السنوي عن أقل البلدان نمواً يشكل وثيقة مرجعية متقدمة البحث وبالغة الأهمية بالنسبة للمنظمات والأفراد الذين يتسمون بالمعلومات عن الحالة الاقتصادية الراهنة لأقل البلدان نمواً. وقال إن الوحدة المكلفة بإنتاج هذا التقرير تستحق التقدير على ما أجزته من عمل. وأشار إلى أن الحكومة النرويجية قد أجرت استعراضاً رئيسياً للسياسات العامة إزاء التنمية خلال السنوات القليلة الأخيرة. وقد عرضت في السنة الماضية ورقة بيضاء صادرة عن الحكومة بعنوان "عالم تغيير" وهي تخضع لتقدير شامل من قبل البرلمان. وللخُص بعض سياسات حكومته التي قد تكون وثيقة الصلة بالمناقشة، وهي تشمل ما يلي:

(أ) ستواصل النرويج تقديم مساهمة عالية في إطار المساعدة الإنمائية الرسمية تزيد كثيراً عن الرقم المستهدف وقدره ٧٪ في المائة. ووفقاً لاقتراح الميزانية الذي عرض على البرلمان في الأسبوع الماضي، اقترحت النرويج زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية بنسبة تبلغ نحو ٤٪ في المائة في عام ١٩٩٧، وسيتم تعزيز التوجّه العام للسياسات الإنمائية للنرويج نحو السياسات والبرامج والمشاريع ذات الصلة بالفقر. وستواصل النرويج الوفاء بالتزاماتها ببلوغ الأرقام المستهدفة المحددة في برنامج عمل باريس بتوجيهه ما نسبته ٢٠٪ في المائة على الأقل من مساعدتها الإنمائية الرسمية إلى أقل البلدان نمواً.

(ب) ستواصل النرويج بذل جهود أخرى لضمان توجيه الموارد المخصصة للتنمية نحو البلدان التي هي في أمس الحاجة إليها، أي من خلال تنفيذ مبدأ ٢٠٪/٢٠٪؛ كما ستواصل دعم ترتيبات السفر التي من شأنها أن تمكّن ممثلي أقل البلدان نمواً من المشاركة في أعمال الأونكتاد. وهي تنتظر من المانحين الآخرين تقديم المزيد من الدعم في هذا الصدد؛ وتدعم النرويج بقوة الجهود الرامية إلى إدماج أقل البلدان نمواً إدماجاً مباشراً في الاقتصاد العالمي، أي من خلال النظام التجاري العالمي. وقد استحدثت صندوقاً خاصاً بمنظمة التجارة العالمية من أجل دعم زيادة التنفيذ والمشاركة من قبل أقل البلدان نمواً. وشجعت منظمة التجارة العالمية على التعاون الوثيق مع الأونكتاد ومركز التجارة الدولية في هذا الخصوص؛ وستقترح النرويج على البرلمان إنشاء صندوق نرويجي للاستثمارات في البلدان النامية. وسيتمثل الهدف من ذلك في دعم تنمية المشاريع، وهو أمر سيكون مهماً بصفة خاصة بالنسبة للبلدان الأفريقية من بين أقل البلدان نمواً.

-٣٩- وشدد على أن المحك الحقيقي لإعادة تنظيم الأمانة يكمن في درجة إدماج قضايا أقل البلدان نمواً في الشعب الأربع الجديدة التابعة للأمانة. وهذا هو المجال الذي يتبعُّ أن تتم فيه ترجمة العمل التحليلي القيم الذي يؤديه الأونكتاد إلى صياغة للسياسات.

٤٠- وقال إن للجنة الجديدة المعنية بالاستثمار والتكنولوجيا والقضايا المالية المتصلة بذلك وظيفة مهمة بصفة خاصة تمثل في استقصاء الكيفية التي يمكن بها تشجيع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر نحو أقل البلدان نمواً، ومساعدة هذه البلدان على وضع سياسات وبرامج تفضي إلى جذب الاستثمارات الأجنبية.

٤١- وقال ممثل ابرلندا الذي تحدث نيابة عن الاتحاد الأوروبي إن خطر تهميش أقل البلدان نمواً كان وسيظل محور اهتمام بالنسبة للاتحاد الأوروبي. وأوضح أن المشاكل الخاصة التي تعانيها أقل البلدان نمواً يجب أن تحتل مكانة مركبة في جميع أنشطة الأونكتاد ويجب أن تعالج في جميع المناقشات وليس في إطار لجنة الدورة فحسب. وقال إن الاتحاد الأوروبي يبحث الأمانة على الشروع في أقرب وقت ممكن في تعزيز تحليلها للقضايا الرئيسية التي تواجه أقل البلدان نمواً. وينبغي لمجلس التجارة والتنمية أن يطلب من اللجان إيلاء اهتمام خاص للمشاكل التي تواجه أقل البلدان نمواً في أداء مهامها. وينبغي لتقارير اللجان التي ستقدم إلى مجلس التجارة والتنمية في السنة القادمة أن ترتكّز، كلما أمكن، على المسائل ذات الصلة المباشرة بأقل البلدان نمواً.

٤٢- وأضاف قائلاً إن الاتحاد الأوروبي يقدم حالياً نحو نصف المساعدة الإنمائية الرسمية العالمية إلى أقل البلدان نمواً. وضمن مجموع المساعدة المقدمة من الاتحاد الأوروبي، أسهمت الجماعة الأوروبية بصفتها هذه بنحو ١,٣٥ مليار دولار في شكل مساعدة إنمائية رسمية، مما يجعل منها أحد أكبر فرادى المساهمين بالمعونة لصالح أقل البلدان نمواً. وأوضح أن الاختمام الناجح في عام ١٩٩٥ للمفاوضات المتعلقة باستعراض منتصف المدة لاتفاقية لومي الرابعة لصالح البلدان الشريكة من مجموعة بلدان إفريقيا والكاريببي والمحيط الهادئ، ومن بينها ٣٩ بلداً من أقل البلدان نمواً، حيث أُجريت زيادة في التمويل بنسبة ٢٢ في المائة مقارنة بفترة السنوات الخمس السابقة، إنما يعني أنه يمكن لهذه البلدان أن تتطلع إلى زيادة في التدفقات من الاتحاد الأوروبي على مدى السنوات الخمس التالية.

٤٣- ورحب بالآداء المحسّن الذي تشهده حالياً صادرات أقل البلدان نمواً. وقال إن الاتحاد الأوروبي هو الشريك التجاري الرئيسي لأقل البلدان نمواً حيث يستورد منها ما يزيد عن ثلث صادراتها ويوفر نحو ثلاثة أربع أسواق صادراتها التفضيلية. ومن المهم بحث أسباب الانخفاض في صادرات أقل البلدان نمواً والنظر في نهوض السياسة العامة التي يمكن أن تسهم في تحسين القدرة التنافسية لأقل البلدان نمواً بوصفها منتجة للسلع الأساسية وعكس اتجاه الانخفاض في حصتها السوقية.

٤٤- وتتابع قائلاً إن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أقل البلدان نمواً ما ببرحت تسير في اتجاه متضاد على الرغم من انخفاض نصيبها من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية ككل. ويتعين على الأونكتاد أن يستقصي بمزيد من التعمق الأسباب التي تكمن خلف استمرار المركز المترابع لأقل البلدان نمواً فيما يتعلق بتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وأن يبحث بمزيد من التفصيل التدابير اللازمة لعكس هذا الاتجاه معتمداً في ذلك على تجربة الجزء الرفيع المستوى من دورة هذه السنة.

٤٥- وقال إن الاتحاد الأوروبي قد اتى بنشاط النهوض اللازمه للاستجابة لمشاكل ديون أقل البلدان نمواً حسبما دعا إليه استعراض منتصف المدة الذي أُجري في نيويورك. وقد رحب الاتحاد الأوروبي بالنتائج الناجحة التي أسفّر عنها اجتماع لجنة التنمية واللجنة المؤقتة التابعين للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي حيث تم وضع إطار العمل لحل مشاكل ديون البلدان الفقيرة الشديدة المديونية. ومما لا شك فيه أن هذا

سيحقق فوائد رئيسية للعديد من أقل البلدان نمواً على مدى العقد القادم. وقال إنه يتطلع إلى وضع هذا الإطار موضع التنفيذ على وجه السرعة.

٤٦- وقال ممثل بوتان إنه على الرغم من أن الكثير قد قيل بالفعل فيما يتعلق بضرورة مساعدة أقل البلدان نمواً للحيلولة دون زيادة تهميشها، فإن هذا الالتزام المعلن لم تقابله إجراءات ملموسة. وإذا ما أُريد المحافظة على الإجراءات المتخذة على المستوى الوطني وتحقيق النتائج المرجوة منها، فلا بد أن تتوفر تدابير دولية داعمة بروح حقيقة من الشراكة من أجل التنمية. وأعرب عن أمله في أن يؤدي الصندوق الاستئماني لصالح أقل البلدان نمواً إلى تعزيز أنشطة الأونكتاد لصالح هذه البلدان. وأوضح أن فعالية وتأثير هذا الصندوق سيتوقفان إلى حد بعيد على توفير الموارد المالية اللازمة له، وحث جميع المانحين على المساهمة بمساهمة. وقال إن الأونكتاد هو المحفل الوحيد الذي تعالج فيه القضايا ذات الصلة بأقل البلدان نمواً معالجة شاملة. وأعرب عن أمله بأن يكون الكيان المعنى بقضايا أقل البلدان نمواً ضمن أمانة الأونكتاد مهيأً على نحو كافٍ لتمكينه من الأداء الفعال للمهام التي أُسندت إليه في ميدانه. وفي هذا الصدد، قال إنه يتطلع إلى الإقرار السريع لتعيين المنسق الخاص ويأمل أن تتم بتعيينه صياغة استراتيجيات مركّزة وموضوعية تعالج الاحتياجات والمشاكل المحددة لأقل البلدان نمواً.

٤٧- ودعا الاجتماع الوزاري لمنظمة التجارة العالمية الذي سيعقد في سنغافورة إلى اعتماد خطة عمل شاملة لصالح أقل البلدان نمواً تتضمن تدابير ملموسة في مجالات اتاحة فرص الوصول إلى الأسواق، والاستثمار الأجنبي المباشر، وبناء القدرات، ووضع إعلان/مقررات اجتماع مراكش الوزاري موضع التنفيذ.

٤٨- وقال ممثل الصين إن دورة المجلس الحالية تمثل أول فرصة لبحث تدابير الدعم الدولي التي اعتُمدت لصالح أقل البلدان نمواً، ولا سيما تلك التي اعتمدتها الاجتماع الحكومي الدولي الرفيع المستوى المعنى باستعراض منتصف المدة الشامل. وقد التزم المجتمع الدولي بمساعدة أقل البلدان نمواً في الاندماج على نحو أفضل في الاقتصاد العالمي وفي النظام التجاري الدولي. وقال إن الأداء الإنمائي لأقل البلدان نمواً في النصف الأول من العقد قد تخلّف إلى حد بعيد عن تحقيق أهداف برنامج العمل. وأشار إلى انخفاض تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية إلى أقل البلدان نمواً في عام ١٩٩٥ ودعا إلى زيادتها. وفي معرض إشارته إلى مشاكل الدين الخارجية لأقل البلدان نمواً، قال إنه قد تم إحراز قدر كبير من التقدم ولكن ذلك لا يزال غير كافٍ إلى حد بعيد لتلبية احتياجات هذه البلدان، ودعا إلى اتخاذ تدابير عاجلة للتغلب على هذه المشكلة. وشدد على ضرورة زيادة قدرة وامكانيات أقل البلدان نمواً لتحسين مشاركتها في التجارة الدولية وفي حل مشاكلها في المرحلة الانتقالية. وبينفي معاملة أقل البلدان نمواً معاملة خاصة وتفضيلية وفقاً لقواعد وأنظمة اتفاقات جولة أوروغواي. وفي معرض تعليقه على تقرير أقل البلدان نمواً لعام ١٩٩٦، قال إن هذا التقرير يستحق دراسة متعمقة من قبل أقل البلدان نمواً وشركائها الإنمائيين وإنه ينبغي اتخاذ التدابير المناسبة على أساس ما تضمنه التقرير من استنتاجات ووصيات.

٤٩- وقال ممثل الجماعة الأوروبي إنه ينبغي للأونكتاد أن يولي أولوية أعلى لأقل البلدان نمواً في أنشطة مساعدته التقنية وفي عمله التحليلي بشأن المسائل التجارية. ويمكن لأمانة الأونكتاد أن تقوم في الوقت المناسب بإجراء عملية جرد لما تم إنجازه في هذا المجال لتنفيذ برنامج عمل باريس والنتائج التي أسفر عنها استعراض منتصف المدة الذي أجري في نيويورك.

٥٠ - وأضاف قائلاً إن الاتحاد الأوروبي يشكل أكبر سوق ل الصادرات أقل البلدان نمواً حيث استورد ما نسبته ٣٤,٥ في المائة من صادرات هذه البلدان في عام ١٩٩٤. كما أن الاتحاد الأوروبي يوفر الجزء الأعظم من أسواق الصادرات التفضيلية لأقل البلدان نمواً، وذلك من خلال اتفاقية لومي لصالح ٣٩ بلداً من بين ٤٨ بلداً من أقل البلدان نمواً ومن خلال مخطط نظام الأفضليات المعمم الذي تم تبنيه - بالنسبة لأقل البلدان نمواً - والذي تم تحسينه إلى حد كبير لصالح البلدان التسعة الأخرى. وأوضح أن هذه المخططات توفر إمكانية غير محدودة للوصول إلى أسواق الاتحاد الأوروبي، وهذه الامكانية تشمل تقريراً جمبياً جميع السلع غير الزراعية والعديد من المنتجات الزراعية معفاة من الرسوم الجمركية كما توفر امكانية الوصول بدرجة تفضيلية عالية بالنسبة للمنتجات الزراعية. ويمكن للبلدان الأخرى أن تمنحك المزيد من المعاملة التفضيلية ل الصادرات أقل البلدان نمواً.

٥١ - وأضاف قائلاً إن اتفاقية لومي التي تم تبنيها مؤخراً تمنح امكانية الوصول إلى الأسواق على أساس تفضيلي. كما أنها توفر المزيد من الاهتمام لمجال تنمية التجارة البالغ الأهمية. وقال إن الاتحاد الأوروبي ومجموعة بلدان أفريقيا والكاريبى والمحيط الهادئ متزمان بتخصيص موارد كافية لتوسيع تجارة منطقة أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ. وفي هذا السياق، ينبغي إيلاء اهتمام لتنمية القطاع الخاص، ولاعتماد سياسات اقتصادية ملائمة، وتطوير الهياكل الأساسية، وتحسين نظم الاستيراد والنقل والخدمات اللازمة لل الصادرات.

٥٢ - وهنا الأونكتاد على مساهماته ومشاركته في عمل لجنة التجارة والتنمية واللجنة الفرعية المعنية بأقل البلدان نمواً التابعين لمنظمة التجارة العالمية وعلى علاقات التعاون والتنسيق التي تنشأ عن ذلك ولا سيما فيما يتعلق بالمساعدة التقنية. وأشار إلى أن تناوح هذه الاستعراضات تدل على أنه قد تم إحراز تقدم في معظم المجالات التي يشملها القرار ولكنه ينبغي مواصلة التفكير في الأعمال الأخرى التي يمكن إنجازها.

٥٣ - وقال إنه يعتبر أنه ينبغي مواصلة بذل المزيد من الجهود لأغراض السياسات التفضيلية والتحرير لصالح أقل البلدان نمواً وذلك في إطار متعدد الأطراف بغية إتاحة فرص تصديرية مستقرة طويلة الأجل. ولا ينبغي أن تقتصر المشاركة والمساهمة في هذه العملية على الاقتصادات الصناعية وحدها بل ينبغي أن تشمل أيضاً البلدان النامية الأكثر تقدماً، وذلك من خلال اتخاذ تدابير ترمي إلى تيسير امكانية وصول أقل البلدان نمواً إلى أسواقها.

٥٤ - وقال ممثل بنغلاديش إنه حدث في السنوات الأخيرة تحول كبير في السياسة الحكومية. فاستعيض بالتدريج عن استراتيجية تصنيع بدائل الواردات الضيقة والموجهة إلى الداخل ببرنامج واسع لتصنيع الصادرات الموجهة إلى الخارج يعتمد على المنشآت الخاصة. وأدى ذلك إلى انخفاض مستويات الحماية للصناعة المحلية وإلى تيسير وصول المستوردين إلى المواد الخام الصناعية. وكانت خصخصة الكثير من المؤسسات المملوكة للدولة وتخفيض تدخل الدولة تدريجياً في تسويق المدخلات الزراعية وزيادة الدور الهام الذي تقوم به قوى السوق في تحديد المتغيرات الاقتصادية الرئيسية هي الملامح البارزة لهذه السياسة الاقتصادية الجديدة.

٥٥ - بيد أنه كان الانفتاح الاقتصادي الذي صاحبه تحرير التجارة كجزء من عملية تنفيذ قرارات جولة أوروغواي وأحكام منظمة التجارة العالمية سبباً في زيادة احتلال ميزان المدفوعات وما نتج عن ذلك من

آثار على أسعار الصرف والتنمية. وأدى انخفاض أسعار الصرف إلى زيادة الواردات بينما أحاطت بالتنمية الاقتصادية وال الصادرات عقبات كثيرة لعدة أسباب منها عوامل خارجية تشمل السياسة التقيدية للبلدان أخرى المصحوبة بتدفقات بطيئة ومنخفضة للأموال الخاصة والرسمية معاً.

٥٦- وقال إن بنغلاديش اتبعت سياسة استثمارية متحررة للغاية تسمح بطرح مائة في المائة من الأسهم الأجنبية للاستثمار وتقدم ضمادات لإعادة الأرباح إلى الوطن. ويجوز للقطاع الخاص أيضاً إنشاء مناطق خاصة لتجهيز الصادرات. ورغم جموع هذه الخطوات، كان تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر مخيباً للأمال. وقد أيد بياناً للاتجاهات الحديثة في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وال الصادرات والواردات في بنغلاديش.

٥٧- وقال فيما يتعلق بآثار العولمة إن العولمة تنطوي على تهديد ضمني بتهميشه أقل البلدان نمواً. وحذر الاجتماع من المحاولات التي تبذل لإدخال مواضيع جديدة مثل مستويات العمالة، وسياسة المنافسة، والمستويات البيئية، واتفاقات الاستثمار، إلخ في نطاق منظمة التجارة العالمية مع ما يرتبه ذلك من المعاملة بالمثل. فستؤدي غالباً محاولة إضافة مثل هذه المسائل غير التجارية إلى قواعد منظمة التجارة العالمية إلى تقييد التجارة العالمية وقد تؤدي إلى الحماية.

٥٨- وناشد البلدان المتقدمة والبلدان التي تملك مستويات اجتماعية تفوق مستويات أقل البلدان نمواً على تأدية دورها في "المسؤولية المشتركة" لتخفيض مشاكل أقل البلدان نمواً، بما في ذلك إلى وقف ازدياد تدهور الحالة الاجتماعية - الاقتصادية لهذه البلدان وإلى إعادة تنشيط نموها وتعجيله، وهو الالتزام الذي تكرر كثيراً في المناقشات التي جرت في باريس، وبراكش، وليون، ونيويورك.

٥٩- وأشار ممثل الاتحاد الروسي إلى أن بلده يعتبر برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً للتسعينيات استراتيجية دولية متفقاً عليها لحل مشكلة من المشاكل العالمية للإنسانية. وأكد أن روسيا تؤيد تماماً جميع التوصيات الخامسة لاستعراض منتصف المدة الشامل لتنفيذ البرنامج كما يؤيد التوصيات ذات الصلة للأونكتاد التاسع وقمة ليون. ورغم الصعوبات الهائلة للفترة الانتقالية فإنه سيواصل التعامل مع أقل البلدان نمواً. فسيواصل الاتحاد الروسي، مثلاً، الاستيراد من أقل البلدان نمواً على أساس الاعفاء من الرسوم والضرائب، وسيقدم الاتحاد الروسي المساعدة التقنية في التعدين، وفي تطوير صناعات النفط والغاز، ومرافق الموانئ، إلخ.

٦٠- وقال إن روسيا قامت خلال السنتين أو السنوات الثلاث الماضية بتنشيط علاقاتها الاقتصادية مع أقل البلدان نمواً وأنها سعت إلى إقامة أشكال جديدة من العلاقات المفيدة للجانبين معها. وأكد على أهمية إعادة تنشيط اللجان الحكومية الدولية الثنائية بين الاتحاد الروسي وأقل البلدان نمواً في مجال التعاون الاقتصادي والتجاري والتكنولوجي فضلاً عن زيادة الاتصالات بين الغرفة التجارية والصناعية الروسية والهيئات المقابلة لها في بعض أقل البلدان نمواً. وقال إن روسيا في وضع يسمح لها بتقديم المساعدة لأقل البلدان نمواً في عدد كبير من مجالات السلع والخدمات عند الاقتضاء.

٦١- وقال إنه يرى أن مديوية أقل البلدان نمواً من العناصر التي تحول دون زيادة التعاون معها. وفي هذا الصدد، تتبع حكومته باهتمام كبير الجهد التي يبذلها نادي باريس والمبادرة المشتركة بين البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لتخفيض ديون أشد البلدان فقراً. وأكد أن حكومته تؤيد تماماً الجهد الذي يبذلها

الأونكتاد لتحقيق التنمية المستدامة لأقل البلدان نمواً. وأضاف أن روسيا ترحب، من حيث المبدأ، بفكرة إنشاء صندوق استئماني لأقل البلدان نمواً كما ترحب أيضاً بقرار إنشاء مكتب المنسق الخاص لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والجزرية. ويهم الاتحاد الروسي بصفة خاصة بهذه المبادرة لكون عدد كبير من أقل البلدان نمواً من الشركاء الاقتصاديين التقليديين لروسيا ولكن بعض البلدان غير الساحلية من الأعضاء في كومنولث الدولة المستقلة.

٦٢- واختتم كلمته بقوله إن الاتحاد الروسي سيواصل تأييد قضية أقل البلدان نمواً في الأونكتاد وفي جميع المحافل الدولية.

٦٣- وقال ممثل سويسرا إن الأونكتاد أصبح بعد الأونكتاد التاسع في وضع يسمح له بالتأثير بوجه حاسم على مساعدة أقل البلدان نمواً في الجهود التي تبذلها للتوصل إلى التنمية المستدامة وللإندماج في الاقتصاد والنظام التجاري العالمي. وقد اتفق في ميدراند على ضرورة أن تركز الأنشطة المقبلة للأونكتاد على احتياجات أقل البلدان نمواً. وستكون الخطوة الهامة التالية هي ضمان ترجمة هذا الاتفاق إلى أعمال مفيدة.

٦٤- واستعرض التحسينات التي حدثت مؤخراً في الحالة الاقتصادية الشاملة لأقل البلدان نمواً، والانخفاض في المساعدة الإنمائية الرسمية وآفاقها الغامضة، ومبادرة الديون التي اتخذت مؤخراً للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وأشار إلى تعهد مجموعة البلدان الصناعية الرئيسية السبعة في قمة ليون بالتلبية على اتجاه تهميش أقل البلدان نمواً وبمواصلة تقديم مساعدة رسمية جوهرية لها، وبزيادة تركيز المساعدة على أقل البلدان نمواً، وقال إنه يؤيد ذلك بشدة.

٦٥- وأشار أيضاً إلى المجالات التالية لمزيد من العمل في أقل البلدان نمواً: تنوع التجارة، والتعاون الاقتصادي، ومنع المنازعات. وينبغي أن تولي الإجراءات الوطنية التي تتخذها أقل البلدان نمواً الأولوية لإصلاح السياسة التجارية، وتنمية الموارد البشرية، وبناء الثقة في التكنولوجيا.

٦٦- وقال فيما يتعلق بالدور المُقبل للأونكتاد في دعم أقل البلدان نمواً أن وفده ملتزم بأن التمييز الذي ورد في إضافة تقرير أقل البلدان نمواً لعام ١٩٩٦ بين "مجموعة الاحتياجات التي تتسم بالأولوية" والمساعدة القصيرة الأجل والطويلة الأجل في مجال الدعم المتصل بالتجارة لأقل البلدان نمواً يعتبر مناسباً. وفي رأيه أنه ينبغي تنفيذ التدابير المرتقبة في الفئة الأولى أساساً عن طريق برامج التعاون التقني لمنظمة التجارة العالمية وبرامج الأونكتاد المتعلقة بـ "النقطاط التجارية". وقال فيما يتعلق بفتنة المساعدة المالية والتكنولوجية الطويلة الأجل، إنه من الممكن أن يقدم البرنامج التقني للأونكتاد مساهمة أساسية في مجال التعاون الاقتصادي وترويج التجارة. بيد أنه يلزم لتحقيق ذلك أن يزيد نصيب أقل البلدان نمواً في برامج التعاون التقني للأونكتاد بدرجة كبيرة. فلقد انخفض هذا النصيب من ٤٢ في المائة في عام ١٩٨٩ إلى ٢٨ في المائة في عام ١٩٩٥. وبعدما تعهد الأونكتاد في مؤتمر الأونكتاد التاسع بتركيز أنشطته، في المقام الأول، على احتياجات أقل البلدان نمواً، سيلزم أن يزيد نصيب أقل البلدان نمواً في برنامجه للتعاون التقني لكي يحتفظ بالثقة التي اكتسبها في ميدراند. وأشار إلى أهمية التنسيق بين المنظمات المعنية في تقديم الدعم لأقل البلدان نمواً.

٦٧- وقال إن سويسرا تؤيد تنفيذ البرامج القطرية. وهي تقوم حالياً باستعراض نظام أفضلياتها المعمم. وبموجب النظام الجديد، ستستفيد المنتجات من جميع البلدان النامية، ولا سيما من أقل البلدان نمواً، من تحسن كبير في الوصول إلى الأسواق. وقال إن السلطات السويسرية ستقدم للبلدان المستفيدة معلومات مستوفاة عن نظام الأفضليات المعمم المنقح بعد اعتماده في بداية العام القادم.

٦٨- ودعا الأونكتاد إلى تحليل الآثار المترتبة على تنفيذ جولة أوروغواي على البلدان النامية ولا سيما على أقل البلدان نمواً بدقة. وقال إنه يمكن للأونكتاد أن يؤدي أيضاً دوراً هاماً في مساعدة أقل البلدان النمواً في الاشتراك في النظام التجاري المتعدد الأطراف.

المرفق

**تقرير رئيس اللجنة الأولى للدورة عن أعمال اجتماع الفريق المعنى**  
**بالبند ظ من جدول الأعمال**

٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦

المشتركون في الفريق:

السفير ناصر بن جلون - تويمي، من المغرب، رئيس اللجنة المعنية بالتجارة والتنمية في منظمة التجارة العالمية؛

السفير أنور هاشم من بنغلاديش، منسق أقل البلدان نمواً في جنيف؛

السفير علي سعيد ميشومو من جمهورية تنزانيا المتحدة؛

السيد ج. سيادي، نائب مدير عام منظمة التجارة العالمية؛

السيد غرانت تابلين، المدير المساعد لصندوق النقد الدولي.

تركزت مناقشات الفريق على خطة العمل لصالح أقل البلدان نمواً التي يجري وضعها في منظمة التجارة العالمية وعلى مبادرة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي التي اتخذت مؤخراً لحل مشكلة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وأود أن أبرز بعض النقاط الهامة المنبثقة من هذه المناقشات.

فلوحظ أن برنامج العمل سيساهم، في حالة وضعه وتنفيذ بوجه مناسب، في تعزيز الآفاق التجارية لأقل البلدان نمواً وفي إندماجها بصورة عاجلة في الاقتصاد والتجارة العالميين اللذين يتوجهان الآن بسرعة إلى العولمة والتحرير. وبالمثل، سيساعد تخفيف الديون على تمكين أقل البلدان نمواً من الحصول على الموارد النادرة مما سيساعد، بدوره، في عملية التكيف والإصلاح للتغلب على أوجه الضعف التي تعاني منها هيكلياً وفي جانب العرض.

ويتوقع من خطة عمل منظمة التجارة العالمية أن تشمل ثلاثة عناصر: تحسين شروط الوصول إلى الأسواق؛ وتشجيع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر؛ والتنسيق والتعاون بين المنظمات الدولية المعنية في تنفيذ الخطة. وسيعرض المشروع على الاجتماع الوزاري الأول لمنظمة التجارة العالمية الذي سيعقد في سنغافورة في كانون الأول/ديسمبر هذا العام. وسيعد على الاجتماع الوزاري لأقل البلدان نمواً إلى الانعقاد في الشهر القادم لمساعدة هذه البلدان على الاستعداد للاجتماع الوزاري الذي سيعقد في سنغافورة. وبعد هذا الاجتماع، ستعقد منظمة التجارة العالمية اجتماعاً رفيع المستوى للنظر في التعاون والتنسيق بين منظمة التجارة العالمية، والأونكتاد، ومركز التجارة الدولية، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي من أجل تنفيذ خطة العمل المتعلقة بأقل البلدان نمواً.

وأشار بعض المشتركين إلى أن خطة عمل منظمة التجارة العالمية ستكون أداة هامة لتعزيز وصول أقل البلدان نمواً إلى الأسواق ولكنها قد لا تكفل في حد ذاتها زيادة الصادرات. وسيلزم استكمال الخطة بأعمال تهدف إلى التغلب على العقبات القائمة في جانب العرض بایجاد الهيكل الأساسية البشرية والمادية والمؤسسية الازمة، وترفع القدرة التكنولوجية، وتقديم الدعم لتحسين التجارة والسياسات المتعلقة بها. وأشير إلى الاحتياج إلى المساعدة التقنية والدعم المالي لحل القيود الأطول أجلًا.

وأبرز الفريق التعاون الجاري بين الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية في تقديم المساعدة التقنية لأقل البلدان نمواً في مجال التجارة. وأكد الفريق على ضرورة عمل الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية معاً من أجل تقرير إجراءات محددة وتنفيذها. وشدد بعض أعضاء الفريق على ضرورة أن لا تقتصر المساعدة التقنية على الحلقات الدراسية وتوفير الخبراء وعلى أنها ينبغي لها بالأحرى أن تواجه المشاكل الجوهرية التي تفرض قيوداً على القدرة الإنتاجية لأقل البلدان نمواً. وينبغي أن تتفق هذه المساعدة مع الاحتياجات الخاصة لكل بلد من أقل البلدان نمواً. ويلزم اتباع نهج متعدد التخصصات في برامج المساعدة المتعلقة بأقل البلدان نمواً.

وتناول الاجتماع الفريق مسألة الاستثمار الأجنبي المباشر في أقل البلدان نمواً. فلقد وضعت معظم أقل البلدان نمواً سياسات متحركة لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر. بيد أنه ظل حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في هذه البلدان ضئيلاً. ولاحظ بعض المشتركين أن المشكلة ليست في السياسات ولكن في أوجه الضعف الهيكلي في أقل البلدان نمواً. ويفضل المستثمرون الأجانب الاستثمار في البلدان التي تتمتع بهيكل أساسية أحسن حالاً، وهو ما لا يتوفر في أقل البلدان نمواً. وأوصى هؤلاء الأعضاء بأن تعمل البلدان المتقدمة والبلدان النامية الأكثر تقدماً والمنظمات الدولية معاً لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في أقل البلدان نمواً.

وناقش الفريق أيضاً مبادرة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي التي اتخذت مؤخراً بشأن مدiovنة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وهناك في الـ ٤١ بلداً التي ينطبق عليها هذا الوصف ٢٩ من أقل البلدان نمواً. وذكر للفريق أن الهدف من المبادرة هو حل مشاكل الدين المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون بتخفيض عبء الدين الخارجية إلى مستويات محتملة لكفالة عدم تعريض عمليات التكيف والاصلاح في هذه البلدان للمخاطر الناشئة عن المدiovنة. ولن تتواتي الإجراءات التي ستُتخذ بموجب هذه المبادرة إلا بعد قيام البلدان المديونة بإثبات قدرتها على استخدام الدعم الذي سيُستخدم لها استخداماً جيداً وذلك بسجل مرض لأداء سياسات كل منها. وتبلغ التكلفة التقديرية للمبادرة نحو ٥.٥ مليار دولار وسيقوم بتمويلها مرفق التكيف الهيكلي المعزز التابع لصندوق النقد الدولي والصناديق التابعة للبنك الدولي ونادي باريس، التي ينبغي أن يبلغ نصيبها ٨٠ في المائة في تخفيض الدين. وقد لا تشمل العمليات شروطاً أقل للبلدان المديونة المشاركة.

واقتربت بصفتي رئيساً لاجتماع الفريق إجراء مشاورات في إطار مجموعة مفتوحة العضوية من أعضاء لجنة الدورة بغية إعداد استنتاجات أعمال هذه اللجنة بشأن البند ٤ من جدول الأعمال. وأتمنى أن تبدأ هذه المشاورات في أقرب وقت ممكن.

- - - - -